



آخر العلاج...!؟

يقيني أن لا أحد من الوزراء، أو المحافظين، أو المسؤولين-جرب- ولو مرة واحدة- المرور على (المدكن) أو (البقال) ليشتري بنفسه موادّه الغذائية (الراشن) أو خضاره وفواكه، وعلما نقداً، وليس بالآجل مثلما نضطر إليه نحن الغلابا ذوو الدخل (المهدود).

فهؤلاء يوكلون مثل هذه المهام لساقيهم، والبعض منهم لأولادهم، بل لا يكفل معظمهم نفسه السؤال. ولو من جانب الفضول، عن سعر كيس أو (قشمة) الأرز البستي، أو كيلو (الموز)، ولا نقول كيلو التفاح أو السفرجل أو البرتقال، أو السؤال، على الأقل عن حال الأسعار، ولو من جانب الدرشة في (المقال) أو المجالس الخاصة.

وأجزم أن في مقدمة هذه النخبة وزير وقادة وزارة الصناعة والتجارة ومكاتبها في المحافظات، مع علمهم أن هذه مسؤوليتهم بوصفهم المengineين بمراقبة حركة سوق اقوات المواطنين الغلابا، ومسؤوليتهم في ضبط الانفلات الطاش في أسعارها، وإيقاف المتلاعبين بها عند حدهم، وفي أبسط الأحوال مراقبة مستويات تنفيذ محددات الأسعار التي يضعونها بين الحين والآخر ويعممونها على تجار الجملة (والمفرق)، والتي لا يغيرها هؤلاء بدورهم أي اهتمام لعلمهم أنها مجرد حبر على ورق غابت عنه الأداة المراقبة والمحاسبة لهم.

ولو فعل أولئك القوم وتلك النخبة هذه (الحسنات) لأجسادو بمعانة المواطن اليومية، واكتشفوا هول تقصيرათهم وعبثية كونهم مسؤولين قياديين يعتمد عليهم فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح والقضايا السياسية لشعب، صبور، مع علمه- أي الأخ الرئيس- أن للصبر حدودا.

وها قد صدق ذلك المثل القديم، ونفذ صبر الأخ الرئيس قبل أن ياذن صبر هذا الشعب بالنفاد، فأغنى وزير التجارة من منصبه يوم السبت الماضي، وأناط بهذه الحقيقة لمعالي الوزير الجديد هشام شرف، والذي تنعشم فيه الإقدام على خطوتين مهمتين وأساسيتين أولهما: إصلاح الاختلالات التي اعتورت الوزارة في عهد سلفه، وإعادة النظر في كفاءات ومقدرات قياداتها ومديري عموم مكاتبها في المحافظات.. والثانية: تفعيل مفاصل وأدوات الرقابة على الأسعار، وتقديم المتلاعبين بها إلى العدالة أولاً بأول، ومحاسبة المقصرين في ديوان وزارته ومكاتبها في المحافظات، المكلفين بهذه الرقابة.. وعلى بركة الله نضع ثقتنا في الوزير شرف.

قال الشاعر:

تتبع الأمر بعد الفوت 'تغريب'

وتركه 'مقبلاً عجز وتقصير'

ali.s15@hotmail.com



دوراً كبيراً ينتظر حزب المؤتمر وأعضاؤه وأنصاره ومحبوه، فكلما اقترب موعد الانتخابات النيابية ٢٧ أبريل القادم ٢٠١١م، كلما زادت واتسعت مهمة المؤتمريين وأنصارهم ماذا سيقدّمون.. وبماذا سيبتدئون أمام الناخبين الذين منحوهم تفقّهم وأصواتهم وقالوا: «نعم» لحزب المؤتمر في كل الانتخابات منذ ١٩٩٣م الرئاسية، النيابية، المحلية والمحافظين، التي قامت على التعددية والتنافس بين الأحزاب في الساحة من خلال مرشحيهم وعبر صناديق الاقتراع، وهو ما جعل حزب المؤتمر على مدى كل هذه السنوات- التي تصل إلى (١٧) عاماً- يحتل موقع الصدارة في الخارطة السياسية للأحزاب على مستوى الساحة الوطنية، وهو ما جعله أيضاً يحافظ وبكل ثقة على هذا الموقع المتقدم وعدم التفرّيط به كحزب لا لأغلبية أمثلته لقيادة البلاد وتحمل المسؤولية تجاه الشعب والوطن.. فماذا حقق المؤتمر من برنامجها الانتخابي؟ وهل الناخبون راضون عن أدائه؟

والمؤتمر يستعد لخوض الانتخابات عليه أن يقدم كشف حساب بإنجازاته، وهي إنجازات بالطبع ماثلة للعيان وظاهرة على السطح في مجالات التربية والتعليم، الصحة، الطرقات، الكهرباء، المياه، الزراعة، التعليم الجامعي، الاتصالات، الرعاية الاجتماعية، الاستكشافات للموارد الطبيعية، الحريات الديمقراطية، تشجيع المرأة، الاهتمام بالشباب، الرياضة، وغيرها الكثير، هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي أهمها الحصول الفاعل لليمن- إقليمياً وعربياً ودولياً- وحسن العلاقات مع جميع الأشقاء والأصدقاء، وهو دليل على نجاح الدبلوماسية والسياسة الخارجية اليمنية التي يقومها باقتدار وبإنباهة وحكمة سياسية رفيعة واقتدار، فخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.. وأن يناقش مع جميع الناخبين ومن مختلف ألوان الطيف السياسي هذه الإنجازات وبالآرقام، وسنوت الإنجاز، وأين أخفق ولماذا؟ وأين حقق النجاحات السريعة، وعلى نحو من الشفافية والمكاشفة ليجرس بها الألسن التي تنكر وجود مثل هذه الإنجازات والانصرات والمكاسب..

ينبغي ونحن على أبواب الانتخابات وفي كل الأحوال أن يترك المؤتمريون نشاط المكاتب والنشاط الموسمي وأن يتحولوا إلى ميدانيين للعمل بين المواطنين وعامة الناس وتلّس في همومهم، والمتابعة حل قضاياهم وتوفير متطلباتهم، وأن يعزز المؤتمر من فاعليته، وبإذات فروع المحافظات..

أظن أن المؤتمريين يدركون مهامهم جيداً.

> لعل أفلاطون، لن يكون أول من استخدم هذا التشبيه للإنسان بسجناء الكهوف، وهو تشبيه أوردّه في محاوره «الجمهورية» ليبين للناس علة جهلهم بالحقيقة الموضوعية الخارجية، فهم كمن سكنوا كهفاً، ولكهف فتحة على الطريق العام، يدخل منها ضوء «الشمس»، لكن سكان الكهف جلسوا فيه مشهودين بسلاسل، بحيث تكون وجوههم نحو الحائط الخلفي، وظهورهم نحو فتحة الكهف على الطريق الخارجي، فإذا ما مرت كائنات من بشر أو حيوان، أو مرت عربات، ألقت بظلالها على الحائط الخلفي الذي تتجه إليه أنظار سجناء الكهف، ولما كانت تلك الظلال هي كل ما يرونه طوال حياتهم في جوف الكهف، ظنّوا أنها هي كل ما هنالك من كائنات الوجود.. وإنك لتجده نفسك عتياً إذا أنت حاولت أن تبين لهم أن ما راؤه إنما هو ظلال للحقائق خارج كهفهم، طرحت ظلالها أمامهم بفعل أشعة الشمس الساقطة عليهم من وراء ظهورهم، تتجهد نفسك عتياً لو حاولت ذلك، إذ إنه محال عندهم أن يصدقوا ما يقال عن أشياء لم يرها منهم أحد ولم يسمعه.. وهكذا الحال بالنسبة لكل إنسان يقع- كما يقول الفيلسوف زكي نجيب محمود- أسيراً لما بث في

المنهج السياسي الحالي يجسد حقيقة ما نقوله ويبرهن مصداقية خطاب أحزاب المشترك المعادية وليس المعارضة كما كان المواطنون يعتقدون ذلك.. فأى خطاب هذا الذي يدعو إلى الإرهاب والتخريب والقوضى ويحرض للناس على الخروج على النظام والقانون وزرع الفتنة؟!

أي خطاب هذا الذي يصور الاعمال الارهابية وقتل



أنفسهم من مخزونات فكره وشعوره، إلّا من أراد له الله علماً يخرجّه من أسره، ليرى حقائق الأمور كما هي واقعة، فيمحو من مخزونه كل ما يتناقض مع تلك الحقائق التي اهتدى إليها بعددّن عن طريق معرفة كسبها وهو على وعي بما كسب..

ويواصل المفكر العربي الدكتور زكي نجيب محمود مسيرته العقلية في كتابه المعنون بـ«أفكار ومواقف» قائلاً: «لا .. لا غيب في أن يصدر المرء عن وجدانه فيما يقول، شريطة أن يكون على وعي بذلك، وأن تكون نحن على وعي به معه، حتى لا

قراءة في إعلام المشترك



الأبرياء الآمنين وهتك أعراضهم ونهب ممتلكاتهم بأنّها أعمال وطنية بطولية؟!

أي خطاب معارض لا يتناول هموم ومتطلبات الناس ولا يدعو المواطنين الى ممارسة حقوقهم الدستورية وأبرزها حقهم في الانتخابات؟!

أسئلة كثيرة والإجابة عليها تتضخ كل يوم لدى المواطنين الذين أدركوا ومنذ عام ١٩٩٣م إبان الانتخابات البرلمانية الأولى بعد الوحدة المباركة في مايو ١٩٩٠م أن هذه الأحزاب -خاصة الاشتراكي

السيادة الوطنية

يتخلط عندنا تصاویر الخيال بأحداث العالم، (تونس مثلاً)، ولكن العيب كل العيب هو فيمن يتصدى لتقرير الحقائق كما تجري، فيدس في قوله خيوطا من تهاويف الحالمين، قد يرضي بها وجدانه، لكنها لا تصور من واقع الأمر شيئاً.. فلئن كانت النظرة الذاتية مطلوبة لمن أراد أن يخرج للناس ممكنون نفسه، فالنظرة «الموضوعية» للحقائق واجبة على من يتصدى لتلك الحقائق بالعرض الصادق..».

تلك الرؤية الفلسفية للدكتور زكي نجيب محمود التي أوردتها «طريق الأصل» وتضمنها كتابه المنشور في العام ١٩٨٣م «أفكار ومواقف».. تظل اليوم وغدا رؤية موضوعية للسياسة والمتقفيين، التواقين للخروج من سجون كهوفهم الفكرية.. لكن السؤال: متى.. وكيف؟.. بعد أن وصل الحال إلى شبه المحال لدى أمثال من هم محسوبون على ساسة ومتقفي الوطن، وهم محبوسون في «الذات» التي تؤثر سلباً على الرأي الجمعي، على حساب الصالح العام، مهما كانت نسبة التأثير.. وأين الدور الإيجابي للحكّماء من ساسة ومتقفي البلد في السلطة والمعارض الذين تركوا الساحة متاحة للوصول إلى المجهول؟!

اليمني والناصري والقوى الشعبية -أحزاب ديكرورية تتآكل يوماً بعد يوم.. وهذه حقيقة يمكن قراءتها بكل سهولة في المشهد السياسي اليمني خاصة بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت أواخر عام ٢٠٠٦م، والتي جددت فيها الجماهير تمسكها بالحزب القائد المؤتمر الشعبي العام ورئيسه فخامة الأخ علي عبدالله صالح.

اليوم وبعد الكثير من الدروس والعبر نعتقد ان أحزاب المشترك -وفي المقدمة حزب الإصلاح - قد استفادت من الشعب وأدركت حقيقة أن الشعب وحده من اختار المؤتمر الشعبي العام ورئيسه علي عبدالله صالح قائدا لهذا الوطن وكانت شهادة الشعب ما حققه المؤتمر والرئيس القائد لهذا الوطن من إنجازات سبقت التاريخ وأبرزها إعادة وحدة الوطن في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، كما كانت الديمقراطية وحرية التعبير والرأي الآخر وضمان حقوق الإنسان ومساواة المرأة بأخيها الرجل وحققها الكمال في ممارسة دورها السياسي من الإنجازات التي أغفلها عمداً الخطاب الإعلامي للبليد لأحزاب المشترك.

لأن المعرفة حق من حقوق الشعب ليعرف من معه ومن هو ضده وضد الوطن والسيادة الوطنية، وليدرك الحقائق كلها بوضوح دون مجاملة أو محاباة، لأن فضائح الاستقواء على الوطن من بعض القوى لم تعد خافية سليمة وسديدة مع الغير ويصون المصالح المشتركة ويعزز الشراكة الفاعلة في العلاقات الدولية.

إن الممارسات غير المسؤولة للبعض في القوى السياسية باتت فضيحة مدوية على الشعب أن يدركها ويعلمها لكي لا يندخد بزيف دجل تلك القوى الكيدية التي تقول أمام البسطاء من الناس شيئاً وتعمل في أشتياء لو علمها هؤلاء لثاروا ضد الكذب والزيف واستغلال العواطف.

إن المرحلة الحالية تحتاج الى الموضوعية والمصداقية ومصارحة الجماهير بالحقائق الناصعة وعدم التستر على المراوغين اينما كانوا، وينبغي طرح الحقائق بعلانية مطلقة

سعرها في بلدها وهذا رغم في شراء السيارات بهذه الأسعار الخيالية رغم قد قدمها وتهاكها لما أصابها من صدمات ربما ينم عن أننا محرومون من السيارات ونحاول أن نعوض هذا الحرمان من خلال الاقبال الشديد على العشاء رغم رفع الجالبين لها لأسعارها بشكل جنوني..

أما ما أحدثته الأزمة الاقتصادية من ركود قد جعل الشركات المصنعة تقوم بتوقيف خطوط إنتاج وإقفالها في بعض الدول لهبوط أسعارها بشكل لافت وصارت الشركات تعلن عن أن من يشتري سياراتين يأخذ الثالثة مجالاً من أجل التسويق سياراتها أما في بلادنا الحبيبة فإن الأسعار لن يرف لها جفن.. بل انه قد خرخ خر علينا أحد الوكلاء ليقول إن ماركة سياراته معروفة ولن تهبط أسعارها دولاراً واحداً.. تعرفون لماذا؟

لأن في اليمن قبيلة ومن العيب لدى القبيلي أن تهبط قيمة السيارات لأن الوكلاء طبعوا وجوههم لشركات..

إن من الأفضل للوكلاء أن يفكروا بطريقة ايجابية تخدم وكالاتهم وليعملوا كما يعمل الآخرون ذوو الوكالات في الدول الأخرى.. ليفيدوا وفي نفس الوقت يستفيدوا بدلاً من أن تظل السيارات مركونة في معارض الوكالات.

والخدمية .. هل قالوا له: إن المنجز الجميل خور المكلا السياحي مهدد بمجاري الصرف الصحي وأن رائحة الفل والرياحين غابت وحلت محلها رائحة المجاري وتعتق الماء الأسن؟

هل قالوا للرئيس: إن ساعة باجالة ظلت حلاًمأ حبيلس الادراج لم ير النور منذ عام ٢٠٠٥م الى يومنا هذا وهي اكبر ساعة في العالم بعد ساعة أراج عمر بمكة المكرمة التي نفذت في العام ١٩٣١هـ؟

هل قالوا للرئيس: ان قدوم الصيف يشكل معضلة في ارتفاع حرارة الجو التي لا يتحملها البشر.. وأن الكهرباء من الأولويات الملحة لساحل حضر موت..؟.. هل قالوا .. هل قالوا...!..

رأي



كنت استمع لمسؤولين في السلطة المحلية وهم يشكون لرئيس الوزراء، يقولون: هناك جرف جائر للثروة السمكية في شواطئنا أو مياهنا بوسائل اصطياد حديثة وجبارة، وهذا يضر بهذه الثروة بمصالح الصيادين في محافظة حضر موت.. الاستحقاق الهالي للإدارة الغلائية لم يورد إليها من الإدارة المحصلة.. الأخوة في وزارة المالية لم يصرفوا الاعتماد المقرر للمشروع الغلائى.. التخطيط المعتمد للحى الغلائى يتم مخالفته.. وكثيرة هي الشكاوى من هذا القبيل، وهي مثلة.

وفي أحد اللقاءات تكلم رئيس الوزراء عن هؤلاء تقريبا ولكن دون تعيين، فهمت - إذا كنت قد فهمت حقاً - أن يعتبر أي مسؤول له سلطة اتخاذ القرار وله صلاحيات ثم لا يستخدم سلطاته ولا يقوم بمسؤولياته، مسؤولاً فاشلاً..

تقول مثلاً إن هناك إضراراً جائراً بالثروة السمكية في محافظاتكم من قبل سفن صيد أجنبية.. فلماذا لم تتصرف لمنع الضرر وحماية حقوق الصيادين المحليين.. ولديك قانون يخولك بذلك ويبدك سلطة اتخاذ القرار وتحت إمرك جهات رقابة وضبط وخفر سواحل.. لماذا تشكو الأمر إلى رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، هل على أدهمهم أن يقوم بدورك مثالي عنك؟!

أنت لم تتابع وزارة المالية بشأن الاعتماد المالي للمشروع الغلائى ثم تشكو من عدم وصول الاعتماد، فهل على رئيس الوزراء أن يعمل لديك بوظيفة متابع أو علاقات عامة.. تشكو من البناء العشوائى المخالف للمخططات الحضرية، بينما عليك أن تمنع ذلك لا أن تشكو.. أنت صاحب سلطة وقرار..

المسؤولون عيّنوا في مواقعهم للقيام بمسؤوليات وليس لكي يشكو.. إما أن تقوم بمسؤولياتك أو تستقيل ليحل محلك من لا يشكو.

هؤلاء المسؤولون الشكاؤون الكباؤون يريدون من الرئيس ورئيس الحكومة أن يقوما بكل شيء نيابة عنهم.. نظام السلطة المحلية أعطاهم صلاحيات وخولهم باتخاذ قرارات ومعه لهم مسؤوليات، وفي الوقت الذي يتم تطوير نظام السلطة المحلية الى حكم محلي يصر هؤلاء على تكريس المركزية أو انتظار «المركز»!! ما هذا؟ يريدون من رئيس الوزراء أن يقوم بمهامهم وكالة عنهم!

أحد المتذمرين في المهرة قال لي: هذي المحافظة مظلومة، فليس لها وزير في الحكومة ولا وكيل ولا مدير عام في العاصمة «يتابعوا لها».. قلت له: لو سمح هذا الربط لقلنا إن التخلّف في المحافظة ليس بسببه وجود وزراء ونواب وكلاء ومديري عموم وكبراء آخرين من أبنائها في صنعاء.. مع ذلك لا هذا ولا ذاك يصح.. الأمور تقرر هنا في السلطة المحلية برجالها ونسائها.. السلطة المركزية لم يعد بيدها إلا القليل فيما يتعلق بشؤون المحافظات، والكثير من الصلاحيات والمهام والأموال نُقلت الى المحافظات.. تقول لي إن المخططات الخاصة بالشوارع تم تغييرها من قبل مهندسين من أجل الإبقاء على مساحات من الأراضي تتجارون بها لمصلحتهم الشخصية.. هل على الرئيس أو رئيس الوزراء أن يقوما مقام المحافظ أو أي مسؤول أو إدارة معنية لمنع هذا الفساد؟ هذا لا يقول به حكيم أو حتى عاقل «عادي»!



وتبقى أمريكا على الخط

على قدم وساق.. تواصل الإدارة الأمريكية بذل جهودها ومساعدتها الرامية الى تهية المناخات السياسية في منطقتي العربية، بما يخدم مآرب العدو الصهيوني ومراعيته، ومن ثم تمكنه من فرض هيمنة كيانه العنصري المصطنع على محيطه العربي والشرق أوسطى في أن معاً. ففي السودان.. اتخذت الإدارة الأمريكية من حيثيات تسير السبل لانفصال جنوبه عن شماله.. شرطا لإسقاط اسم هذا البلد العربي الشقيق من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وإن جاء ذلك تحت شعار توفير الضمانات الكفيلة بأنجاح استفتاء التاسع من شهر يناير الحالي، على نحو يرقى الى مستوى النزاهة والشفافية، وكان لها ما سعت اليه، وفقا لما أكدته مؤشرات هذا الاستفتاء السعيت على مصرير ثلث المساحة الجغرافية للسودان.. بكل ما فيها ومن فيها، وعلى خلفية ما بين قادة الحركة الشعبية هناك وبين أقرانهم في كيان العدو.. من تنسيق مسبق في هذا الاتجاه.

ويبدو أن جاء الدور بعدها على لبنان، لنرى الإدارة الأمريكية وقد دخلت على خط الأزمة السياسية اللبنانية.. الناجمة عن إبطال مفعول الدور العربي الذي استهدف إنشاها.. على نحو توافقي بين كافة أطرافها، بخفة قطع الطريق أمام ما قد يترتب على صدور القرار الظني في قضية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، بمعركة المحكمة الدولية التي جرى تشكيكها لهذا الغرض، بعدما تسربت أنباء شبه مؤكدة بفجوها، بكل ما قد يشكله قرار ملغوم كهذا من فاتحة محتملة لإثارة الفتنة الطائفية المدمرة بين أبناء بلد.. أضنت قلوب ملايين نيران حرب أهلية دامت لأكثر من خمسة عشر عاما، وراح ضحيتها الآلاف من بني قومنا - لبنانيين وفلسطينيين وعربا - بعد فشل كل المحاولات المعادية.. لنزع سلاح المقاومة الوطنية هناك، ومن ثم.. إبقاء الجنوب اللبناني مستباحا، وعلى مرمى حجر من مغتصبي حقوق أهلنا في الوطن المحتل.

ويجري كل هذا وذاك.. في غيبة الحد الأدنى مما تفرضه علينا - حكاما ومحكومين - ضرورات الواجب الوطني والقومي.. تجاه أخوة لنا هنا وهناك، وإلى حديث آخر.